

Distr.: General
5 August 2019
Arabic
Original: English



تنفيذ القرار ٢٤٧٠ (٢٠١٩)

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

١ - يُقدّم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس الأمن ٢٤٧٠ (٢٠١٩)، الذي طُلب فيه إلى الأمين العام أن يُقدّم تقريراً كل ثلاثة أشهر عن التقدم المحرز في الوفاء بولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق. ويتناول أهم التطورات المتعلقة بالعراق، ويعرض آخر المستجدات عن أنشطة الأمم المتحدة في العراق منذ تقريره السابق المؤرخ ٢ أيار/مايو ٢٠١٩ (S/2019/365) والإحاطة التي قدّمها ممثلي الخاصة للعراق ورئيسة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق إلى مجلس الأمن في ٢١ أيار/مايو ٢٠١٩.

ثانياً - موجز لأبرز التطورات السياسية

ألف - الحالة السياسية

٢ - في أعقاب مشاورات مكثفة بين الرئيس، برهم صالح، ورئيس الوزراء، عادل عبد المهدي، ورئيس مجلس النواب، محمد الحلبوسي ("الرئاسات الثلاث") والقيادات السياسية، أحرز تقدم بشأن الانتهاء من مسألة التعيينات في الحكومة العراقية، مع شغل ثلاثة من المناصب الوزارية الأربعة الشاغرة المتبقية (الدفاع والداخلية والعدل). وما زالت المناقشات جارية بشأن منصب وزارة التعليم.

٣ - وأُنهي الجمود الذي استمر لشهور بين الكتل السياسية بشأن الترشيحات لهذه المناصب الحكومية الرفيعة في نهاية المطاف بفضل التدخلات على أعلى المستويات. ولقد أدان آية الله العظمى علي السيستاني، في خطبة ألقاها ممثله، التناحر على المناصب السياسية وشدّد على أهمية الانتهاء من تشكيل الحكومة. كما انتقد تفشي الفساد، والإدارة البيروقراطية المفرطة، وانعدام فرص العمل، والنقص في الخدمات العامة الأساسية.

٤ - وفي ١٥ حزيران/يونيه، أعلن رئيس مجلس النواب الحلبوسي أن مسألتى الانتهاء من تشكيل الحكومة والاستعاضة عن كبار المسؤولين بالوكالة بموظفي الخدمة المدنية الفنين ستظلان مدرجتين على جدول أعمال كل جلسة برلمانية حتى التوصل إلى حلها. وفي ٢٤ حزيران/يونيه، صوّت مجلس النواب



لصالح تعيين اللواء نجاح الشمري وزيراً للدفاع، وياسين الياسري، وزيراً للداخلية، وفاروق الشواني، وزيراً للعدل. أما المرشحة لتولي منصب وزير التعليم، سفانة الحمداني (وهي المرشحة الوحيدة لمنصب وزاري) فلم تحصل على ما يكفي من الدعم لترشيحها. كما رفض البرلمان، في جلسته المعقودة في ٢٧ حزيران/يونيه، دعم مرشحة بديلة أخرى، هي زاهدة العبيدي.

٥ - وأُحرز تقدم أيضاً بشأن انتخاب رؤساء اللجان البرلمانية ونواب رؤسائها ومقرريها، بما في ذلك لجان مهمة من قبيل لجنة الشؤون الخارجية والأمن والدفاع، ولجنة الاقتصاد والاستثمار، واللجنة المالية، ولجنة النفط والطاقة. ولم يُعيّن بعد رؤساء سبع من أصل اثنتين وعشرين لجنة برلمانية، بما في ذلك لجنة مراقبة تنفيذ البرنامج الحكومي. وحتى الآن، لا توجد سوى امرأتين من بين رؤساء هذه اللجان.

٦ - وفي ٢ تموز/يوليه، قرّر مجلس النواب تمديد ولايته التشريعية لمدة شهر واحد حتى ٩ آب/أغسطس لكفالة إقرار القانونين الرئيسيين لتعديل قانون الموازنة الاتحادية لعام ٢٠١٩ وقانون انتخابات مجالس المحافظات. وأقرّ هذان القانونان لاحقاً في ٨ تموز/يوليه و ٢٢ تموز/يوليه على التوالي.

٧ - وواصلت الحكومة جهودها لمكافحة الفساد. وعقد المجلس الأعلى لمكافحة الفساد اجتماعات شهرية برئاسة رئيس الوزراء. وركزت المناقشات على النقص في عدد القضاة المختصين لمعالجة قضايا الفساد، والفساد في قطاع النفط، والاتجار بالمخدرات غير المشروعة.

٨ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ناقشت الحكومة أيضاً سبل تعزيز البيئة المؤاتية للاستثمار في العراق. وفي ٢٦ أيار/مايو، عقدت اللجنة الخاصة بإعداد استراتيجية الموازنة العامة للدولة للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٢ اجتماعاً موسعاً ناقشت فيه السبل الكفيلة بحماية بيئة الاستثمار من الفساد، وضرورة تطوير القطاع المصرفي، وإعادة هيكلة المصارف، وتشجيع الشراكة مع المصارف الأجنبية.

٩ - وفي ١٢ حزيران/يونيه، اجتمع الأمين العام لمجلس الوزراء مع ممثلي الهيئات القطاعية المعنية، والقطاع العام، والخبراء المحليين والمستثمرين. واتفقوا على أهمية اتخاذ خطوات ملموسة من أجل اجتذاب الاستثمارات إلى البلد، والحاجة إلى تنشيط الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وضرورة استعراض وتعديل القوانين والتشريعات والإجراءات اللازمة لتحسين بيئة الأعمال التجارية والاستثمار. وأحيلت توصيات إلى مجلس الوزراء للنظر فيها.

١٠ - وفي ١ تموز/يوليه، أصدرت الحكومة تقريراً عن تنفيذ برنامجها للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٢. وشمل التقرير الفترة الممتدة من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، عندما تولت الحكومة مهامها، حتى نيسان/أبريل ٢٠١٩. ويُقيّم التقرير التقدم المحرز في تنفيذ البرنامج الحكومي، ويحدد العقبات التي قد تحول دون إنجاز المشاريع، مثل عدم توفر المخصّصات المالية والتأخر في إقرار خطط تنفيذ المشاريع. وهذا التقرير هو الأول من نوعه الصادر عن الحكومة العراقية.

١١ - وفي غضون ذلك، في ٥ أيار/مايو، وبعد مفاوضات طال أمدها، وقع الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني اتفاقاً بشأن توزيع الحقائق الوزارية في حكومة إقليم كردستان الجديدة. وسيتولى الحزب الديمقراطي الكردستاني الرئاسة ورئاسة الوزراء. وسيشغل الاتحاد الوطني الكردستاني مناصب رئيس برلمان إقليم كردستان، والنائب الثاني للرئيس ونائب رئيس الوزراء، ومنصب وزير الإقليم المعني بالعلاقات بين بغداد وإربيل. وسيتولى حزب غوران (التغيير) منصب النائب الأول للرئيس.

١٢ - وفي ٢٨ أيار/مايو، انتخب برلمان إقليم كردستان نيجيرفان بارزاني رئيساً جديداً لإقليم كردستان، وقد نال أصوات ٦٨ من أصل ٨١ من الأعضاء الحاضرين. وقاطع الاتحاد الوطني الكردستاني التصويت، زاعماً أن الحزب الديمقراطي الكردستاني لم يحترم الاتفاقات السياسية السابقة.

١٣ - وفي ١٠ حزيران/يونيه، نُصّب نيجيرفان بارزاني رئيساً لإقليم كردستان. وحضر حفل تنصيبه الرئيس صالح (في زيارته الأولى إلى إربيل بصفته رئيساً لجمهورية العراق)، ورئيس مجلس النواب الحلبوسي، وممثلو جميع الأحزاب السياسية الكردية الرئيسية، بما في ذلك قيادة الاتحاد الوطني الكردستاني، ووزير الخارجية التركي مولود جاويش أوغلو. وأبرز بارزاني، في خطاب تنصيبه، أهمية وضع خريطة طريق جديدة للعلاقات بين بغداد وإربيل، مؤكداً أن حكومة إقليم كردستان ستعمل بشكل وثيق مع الحكومة الاتحادية على إيجاد حلول للمسائل المعلقة، ضمن إطار الدستور العراقي.

١٤ - وفي ١١ حزيران/يونيه، صوّت برلمان إقليم كردستان على تكليف مرشح الحزب الديمقراطي الكردستاني، مسرور بارزاني، بتولي منصب رئيس مجلس وزراء إقليم كردستان. وقد حصل على تأييد ٨٧ من أصل ٩٧ عضواً حضروا الجلسة، بما في ذلك الاتحاد الوطني الكردستاني. وفي وقت لاحق، قام رئيس إقليم كردستان نيجيرفان بارزاني بتكليف مسرور بارزاني بتشكيل حكومة في غضون ٣٠ يوماً. وفي ١٠ تموز/يوليه، منح برلمان إقليم كردستان تصويتاً بالثقة لرئيس مجلس وزراء إقليم كردستان بارزاني، ونائبه قوباد طالباني، من الاتحاد الوطني الكردستاني، ولجميع أعضاء الحكومة الأخرى المقترح تعيينهم البالغ عددهم ٢١ عضواً، الذين أدوا على الفور اليمين. وتضم الحكومة ثلاث وزارات يشغلن حقائق العمل والشؤون الاجتماعية، والزراعة والموارد المائية، وشؤون الإقليم. ولا يزال المنصب البارز لوزير الموارد الطبيعية شاغراً.

١٥ - وفي ١١ تموز/يوليه، انتخبت ريواف فائق من الاتحاد الوطني الكردستاني، رئيسة لبرلمان إقليم كردستان، وهي أول امرأة تتولى هذا المنصب بصفة دائمة. وفي اليوم نفسه، أعلن رئيس الوزراء بارزاني جدول أعمال حكومة إقليم كردستان الذي يركز على إصلاح المؤسسات، وتدابير مكافحة الفساد، وتحسين العلاقات بين بغداد وإربيل.

باء - العلاقات بين بغداد وإربيل

١٦ - تواصلت الجهود المبذولة لتحسين العلاقات بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان، على الرغم من استمرار الخلافات بشأن النفط وتقاسم الإيرادات والترتيبات الأمنية. وفي ٢٨ نيسان/أبريل، اجتمع وفد يتألف من وزراء المالية، والتخطيط، والصناعة والتجارة في إربيل مع مسؤولين في حكومة إقليم كردستان لبحث شؤون التجارة وإلغاء نقاط التفتيش الجمركية الداخلية.

١٧ - وفي ٣ حزيران/يونيه، وجه رئيس الوزراء عبد المهدي رسالة تهنئة إلى رئيس إقليم كردستان بارزاني، معرباً عن أمله في أن تشهد العلاقات بين بغداد وإربيل مزيداً من التحسن. وقام رئيس إقليم كردستان بارزاني، بعد تنصيبه، بزيارة إلى بغداد، حيث اجتمع مع الرئيس صالح، ورئيس الوزراء عبد المهدي، ورئيس مجلس النواب الحلبوسي. وأكد مجدداً رغبة حكومة إقليم كردستان في تجاوز كل الخلافات مع الحكومة الاتحادية.

١٨ - بيد أن الخلافات بشأن النفط وتقاسم الإيرادات لا تزال قائمة، مع إشارة حكومة إقليم كردستان إلى أنها لن تزود الحكومة الاتحادية إلا بما قدره ٢٥٠.٠٠٠ برميل من النفط يومياً، على النحو المنصوص

عليه في قانون الموازنة الاتحادية لعام ٢٠١٩، بعد التوصل إلى اتفاق بشأن معالجة الديون المستحقة لإقليم كردستان. وفي ٢٥ حزيران/يونيه، حذّر رئيس الوزراء عبد المهدي من أن الحكومة الاتحادية ستخصم قيمة عائدات النفط من مخصصات ميزانية حكومة إقليم كردستان إذا لم تُسَلِّمَ ٢٥٠.٠٠٠ برميل من النفط يوميا. والمناقشات جارية في هذا الصدد.

جيم - الحالة الأمنية

١٩ - ظلت فلول تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (تنظيم الدولة الإسلامية) تشلُّ هجمات متواترة غير متناظرة ضد الشعب العراقي والقوات الأمنية العراقية، ولا سيما في محافظات الأنبار، وبغداد، وديالى، وكركوك، ونيوى، وصلاح الدين. وردا على ذلك، واصلت قوات الأمن العراقية حملة صارمة لمكافحة الإرهاب. وأجرت عمليات تطهير واسعة النطاق في المناطق المحرّرة، فألقت القبض على مقاتلين إرهابيين وقامت بتحييدهم، وأبطلت مفعول أجهزة متفجرة يدوية الصنع، وكشفت عن أوامر تنظيم الدولة الإسلامية وأنفاقه ومخابئ أسلحته. وواصل التحالف الدولي لمكافحة تنظيم الدولة الإسلامية دعم قوات الأمن العراقية.

٢٠ - وفي ١ تموز/يوليه، أصدر رئيس الوزراء عبد المهدي الأمر الديواني رقم ٢٣٧ الذي يضع قوات الحشد الشعبي حصريا تحت سيطرة الدولة. ويحذر الأمر من أن الفصائل المسلحة التي تعمل خارج نطاق سيطرة الدولة تعتبر خارجة عن القانون وتلاحق بموجبه. ويقضي الأمر بأن تتخلى جميع فصائل قوات الحشد الشعبي عن المسميات التي عملت بها أثناء الكفاح ضد تنظيم الدولة الإسلامية وتستبدلها بتسميات عسكرية مثل "لواء"؛ وبأن تقطع أي ارتباط بكيانات سياسية؛ وبأن تنزع الفصائل التي لا ترغب في الامتثال سلاحها وتتحول إلى أحزاب سياسية، وألا تحمل سوى الأسلحة اللازمة لمقتضيات حماية أفرادها ومقراتها؛ وبأن تحدد مواقع تجمع قوات الحشد الشعبي تماما كما تحدد بالنسبة للمواقع العسكرية الأخرى؛ وأن تغلق جميع نقاط التفتيش والمكاتب الاقتصادية التابعة لقوات الحشد الشعبي. ولقي الأمر الترحيب من مختلف مكونات الطيف السياسي.

٢١ - وفي ١٥ و ١٦ أيار/مايو، نُظِّمت مظاهرات عامة لدعم تدابير مكافحة الفساد ضمن التيار الصدري في عدد من المحافظات الجنوبية. وفي ١٥ أيار/مايو، استهدفت هجمات وقعت في النجف ممتلكات عدة مسؤولين في التيار الصدري متهمين بالفساد، مما أسفر عن وقوع اشتباكات مع قوات الأمن العراقية ومقتل أربعة مدنيين وإصابة ١٥ بجروح.

٢٢ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تضرّر من الحرائق أكثر من ٤٠.٠٠٠ فدان من الأراضي الزراعية في ١١ محافظة مختلفة. وتلقت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق أكثر من ٣٢٠ تقريرا عن إحراق محاصيل. وحتى الآن، قتل ١٣ مدنيا في حوادث متصلة بالحرائق، بينما أصيب ١٩ آخرون بجروح. وادعت السلطات المحلية أن الحرائق عرضية بمعظمها - بسبب أحوال الطقس التي تتسم بشدة الحر والجفاف - لكن أفيد بأن بعضها متعمّد، وقد افتعله أحيانا المزارعون لحرق مخلفات المحاصيل، إنما كذلك نتيجة النزاعات الطويلة الأمد على الأراضي، أو الخصومات بين المجتمعات المحلية، أو محاولات الابتزاز. وأفيد بأن تنظيم الدولة الإسلامية مسؤول عن بعض الحرائق، وقد أحرق المحاصيل لمعاقبة المزارعين الذين رفضوا دفع "إتاوة" على حصادهم. وفي ١١ حزيران/يونيه، طالب ٤٨ عضوا في البرلمان بأن تحقق الحكومة الاتحادية في جميع الادعاءات المتعلقة بالحرائق المتعمّدة وتعويض المزارعين المتضررين.

٢٣ - وفي ١٩ أيار/مايو، سقط صاروخ كاتيوشا في المنطقة الدولية (السابقة) في بغداد، مما تسبب في أضرار مادية محدودة. وفي ١٤ حزيران/يونيه، أصاب صاروخ كاتيوشا منزلاً في حي الجادرية المركزي في بغداد، دون أن يتسبب في وقوع ضحايا. وفي اليوم نفسه، سقطت ثلاث قذائف هاون داخل قاعدة بلد الجوية، في محافظة صلاح الدين، دون أن تسفر عن وقوع ضحايا أو أضرار جسيمة. وفي ١٧ حزيران/يونيه، سقطت ثلاثة صواريخ كاتيوشا في محيط قاعدة معسكر التاجي العسكرية، في محافظة صلاح الدين، دون التسبب في وقوع ضحايا. وفي ١٨ حزيران/يونيه، سقط صاروخ كاتيوشا بالقرب من مقر قيادة عمليات نينوى في الموصل، دون أن يسفر عن وقوع ضحايا. وفي ١٩ حزيران/يونيه، أصاب صاروخ كاتيوشا المقر المشترك لعدة شركات نفط في قضاء الزبير في محافظة البصرة، مما أدى إلى جرح ثلاثة أشخاص. وسقط صاروخ ثان بالقرب من مرفق نفطي في منطقة الرميلة في محافظة البصرة، دون أن يتسبب في وقوع ضحايا.

٢٤ - وناقش مجلس الأمن القومي هذه التطورات في ٢٠ حزيران/يونيه. وأوعز رئيس الوزراء عبد المهدي إلى أجهزة الأمن والاستخبارات تحديد ومقاضاة المسؤولين عن إطلاق الصواريخ. وأشار إلى أن الحكومة تكثف الجهود لمنع تكرار "الهجمات الإجرامية" الرامية إلى زعزعة استقرار البلد. وفي ٢٢ حزيران/يونيه، أعلن متحدث باسم الحكومة أن قوات الأمن العراقية ستعزز التدابير الأمنية في القواعد العسكرية العراقية لضمان سلامة الأفراد العسكريين والمستشارين والمدربين في التحالف الدولي.

٢٥ - ووفقاً للتقارير الواردة من القوات المسلحة التركية، واصل السلاح الجوي التركي شنّ غارات جوية على مواقع حزب العمال الكردستاني في محافظات دهوك وإربيل والسليمانية. وفي ٢٧ أيار/مايو، شنت القوات المسلحة التركية "عملية المخلب"، وهي مجموعة من العمليات البرية والضربات الجوية في منطقة هاكورك شمال محافظة إربيل. ووفقاً لما أفادت به وزارة الدفاع الوطني التركي، فقد أُلقي القبض على ٤٣ عنصراً من عناصر حزب العمال الكردستاني أو قتلوا في الفترة الممتدة بين ٢٧ أيار/مايو و ١٠ حزيران/يونيه. وفي ٢٦ حزيران/يونيه، أدانت وزارة الخارجية العراقية علناً الضربات الجوية التي شهدتها محافظة السليمانية في الآونة الأخيرة والتي أسفرت، وفقاً لما ذكرته وزارة الخارجية، عن مقتل أربعة مدنيين وإصابة أربعة آخرين بجروح. ودعا البيان أيضاً إلى احترام سيادة العراق وحث على تحسين التعاون من أجل كفالة أمن الحدود بين العراق وتركيا. وفي ٣٠ حزيران/يونيه، ذكرت وزارة الخارجية التركية أنها ستواصل العمليات عبر الحدود ضد الإرهابيين في العراق.

٢٦ - وفي ١٧ تموز/يوليه، هاجم مسلحون مطعمًا في مدينة إربيل، مما أسفر عن مقتل دبلوماسي تركي ومدنيين عراقيين اثنين. ولم يُلقَ القبض على الجناة في مكان الهجوم. وعقب هذا الحادث، شدّدت قوات الأمن نقاط التفتيش في المنطقة وأغلقت الطرق بين إربيل والسليمانية، وإربيل وكركوك، وإربيل والمخمور. وأدين الهجوم على نطاق واسع في جميع أنحاء العراق والمنطقة. وبدأت السلطات الاتحادية وسلطات إقليم كردستان تحقيقاً بالاشتراك مع تركيا. وأُلقي القبض على شخصين مشتبه بهما في ٢٠ تموز/يوليه.

دال - التطورات الإقليمية والدولية

٢٧ - ناقشت كبار الشخصيات السياسية العراقية نقاشاً مستفيضاً تأثير التوترات الحالية بين الولايات المتحدة وجمهورية إيران الإسلامية على الحالة الاقتصادية والأمنية في العراق. وأعدَّ الرئيس وثيقة الإطار الوطني لسياسة عراقية موحدة التي تحدّد التدابير اللازمة لحماية وتعزيز الاستقرار في العراق ومصالحه

في المنطقة. وتشمل التدابير الرامية إلى تعزيز الاستقرار الداخلي حصر استخدام الأسلحة بيد مؤسسات الدولة المختصة، ومكافحة الفساد، وتطوير البنية التحتية. وتؤكد الوثيقة من جديد أن العراق لن ينحاز إلى أي بلد أو مجموعة من البلدان؛ وأن أراضي العراق لن تكون منطلقاً للعدوان على أي بلد من بلدان الجوار؛ وأن العراق يسعى إلى أن يكون جسر تواصل، وليس بؤرة توتر، ويعتزم التعاون مع الدول الأخرى على أساس المصالح المشتركة. ولقد شدد رئيس الوزراء عبد المهدي مرارا وتكرارا على هذه النقاط في مؤتمراته الصحفية الأسبوعية.

٢٨ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أجرى الرئيس صالح، ورئيس الوزراء عبد المهدي، ورئيس مجلس النواب الحلبوسي ووزير الخارجية محمد علي الحكيم اتصالات مكثفة مع الجهات الشريكة الإقليمية وغيرها من الجهات الشريكة الأجنبية من أجل التشجيع على خفض حدة التوترات وتعزيز المصالح السياسية والاقتصادية والأمنية المشتركة.

٢٩ - وفي ٣ أيار/مايو، قام رئيس الوزراء عبد المهدي بزيارة إلى فرنسا، حيث التقى الرئيس إيمانويل ماكرون، ووزير الخارجية جان - إيف لودريان، ووزيرة القوات المسلحة فلورانس بارلي، ووزير الاقتصاد والمالية برونو لومير. وأبرز الرئيس ماكرون أهمية التعاون الثنائي ضد تنظيم الدولة الإسلامية، وإعادة تعمير المناطق المحررة، والحفاظ على الاستقرار الإقليمي. ووقع وزير الخارجية الحكيم ونظيره الفرنسي لودريان على خريطة طريق استراتيجية بشأن العلاقات الفرنسية - العراقية.

٣٠ - وفي ٦ أيار/مايو، بحث الرئيس صالح والرئيس الإيراني حسن روحاني العلاقات الثنائية والتوترات الإقليمية عبر اتصال هاتفي. وقام وزير الخارجية الإيراني محمد ظريف بزيارة إلى العراق في وقت لاحق يومي ٢٥ و ٢٦ أيار/مايو. وخلال اجتماعين منفصلين مع رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء، جرى التشديد على ضرورة إجراء حوار بناء والحيلولة دون مزيد من احتدام التوترات بين الولايات المتحدة وإيران. وجرى التأكيد مجدداً على هذه النوايا في ٢٢ تموز/يوليه، عندما التقى رئيس الوزراء عبد المهدي الرئيس الإيراني حسن روحاني في طهران. وفي الاجتماع نفسه، ناقش المسؤولان العلاقات الثنائية، بما في ذلك تنفيذ الاتفاقات بشأن التعاون الثنائي التي تم التوصل إليها خلال زيارة الرئيس روحاني إلى بغداد في آذار/مارس ٢٠١٩. وكان في عداد وفد رئيس الوزراء عبد المهدي نائب رئيس الوزراء، ووزراء المالية والنفط والدفاع والنقل، ومستشار الأمن القومي.

٣١ - وقام وزير الخارجية الحكيم بزيارة إلى الكويت في ١١ و ١٢ أيار/مايو لحضور الدورة السابعة للجنة المشتركة العراقية - الكويتية، الأمر الذي أدى إلى توقيع عدد من مذكرات التفاهم، بشأن المسائل الاقتصادية والتجارية في المقام الأول. واجتمع أيضاً مع الأمير صباح الأحمد الجابر الصباح، ورئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك الحمد الصباح، ونائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية الشيخ صباح الخالد الصباح. ثم قام رئيس الوزراء عبد المهدي بزيارة إلى الكويت في ٢٢ أيار/مايو لمناقشة الوضع الإقليمي. وخلال الاجتماعات التي عقدت مع الأمير الصباح، ورئيس مجلس الوزراء الصباح، ورئيس مجلس الأمة الكويتي، مرزوق الغانم، سلط الضوء على ضرورة التعاون الإقليمي من أجل نزع فتيل التوترات. وقام أمير الكويت الصباح بزيارة إلى بغداد في ١٩ حزيران/يونيه، واجتمع مع الرئيس ورئيس الوزراء ورئيس مجلس النواب. وركزت المناقشات على التعاون الثنائي في مجال التجارة، والمعابر الحدودية، والطاقة، وإعادة تعمير المناطق المحررة في العراق.

٣٢ - وفي ١٥ أيار/مايو، قام رئيس الوزراء عبد المهدي، يرافقه وزراء المالية والنفط والتخطيط والموارد المائية، ومستشار الأمن القومي، بزيارة إلى أنقرة. وبحث رئيس الوزراء عبد المهدي والرئيس التركي رجب طيب أردوغان مسائل منها الطاقة والمياه والحدود والأمن. وفي ٢٨ أيار/مايو، اجتمع الرئيس صالح مع الرئيس التركي أردوغان في اسطنبول لمناقشة التطورات الإقليمية. وفي ٢٠ حزيران/يونيه، قامت وزيرة التجارة التركية، روهسار بكجان، بزيارة إلى بغداد، لحضور منتدى الأعمال العراقي - التركي. واجتمعت أيضا بالرئيس صالح ورئيس الوزراء عبد المهدي. وقام رئيس إقليم كردستان بارزاني بزيارة إلى اسطنبول في ٢١ حزيران/يونيه، حيث التقى الرئيس التركي أردوغان لبحث مجموعة من المسائل، بما في ذلك التجارة والأمن.

٣٣ - وعقد الرئيس صالح اجتماعا مع ملك الأردن عبد الله الثاني في ٢٣ أيار/مايو، استعرضا خلاله التطورات الإقليمية. وعقد الرئيس صالح والملك عبد الله أيضا اجتماعا مشتركا مع رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية، محمود عباس. وفي أعقاب ذلك، قام رئيس البرلمان الحلبوسي بزيارة إلى عمان في ٢٨ أيار/مايو، واجتمع أيضا بالملك عبد الله الثاني لمناقشة الأمن والاستقرار في المنطقة.

٣٤ - وفي ٢٩ أيار/مايو، استقبل أمير قطر، تميم بن حمد آل ثاني، رئيس الوزراء عبد المهدي الذي ناقش معه العلاقات التجارية والاستثمارات الثنائية إلى جانب التطورات الإقليمية.

٣٥ - وفي ٣٠ و ٣١ أيار/مايو، حضر الرئيس صالح ووزير الخارجية الحكيم مؤتمر قمة جامعة الدول العربية والدورة الرابعة العشرة لمؤتمر قمة منظمة التعاون الإسلامي في مكة. واعتبر الرئيس، في الخطاب الذي ألقاه، أن المنطقة يجب أن تعزز الاستقرار القائم على مبادئ السيادة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، ونبذ العنف والتطرف.

٣٦ - وخلال محادثة هاتفية مع وزير خارجية الولايات المتحدة مايكل بومبيو في ١٤ حزيران/يونيه، حث رئيس الوزراء عبد المهدي على تخفيف حدة التوترات بين الولايات المتحدة وإيران. وفي منتصف حزيران/يونيه، قامت الولايات المتحدة العراق بتمديد إعفاء العراق لأربعة أشهر من الجزاءات التي تفرضها على جمهورية إيران الإسلامية وذلك لإتاحة استمرار واردات الكهرباء والغاز الإيرانية الحيوية لتلبية احتياجات العراق من الطاقة.

٣٧ - وزار الرئيس صالح المملكة المتحدة في الفترة الممتدة بين ٢٥ و ٢٩ حزيران/يونيه، يرافقه وزير الخارجية الحكيم واجتمع الرئيس مع الملكة إليزابيث الثانية، ورئيسة الوزراء السابقة تيريزا ماي، ووزير الخارجية جيريمي هنت، ورئيس مجلس اللوردات نورمان فاوولر. وركزت المناقشات على الدعم المستمر الذي تقدمه المملكة المتحدة إلى قوات الأمن العراقية، ودور المملكة المتحدة في تعزيز الاستقرار في الشرق الأوسط، والعلاقات الاقتصادية والتجارية. وفي محادثة هاتفية في ٢٢ تموز/يوليه، شدد رئيس الوزراء عبد المهدي ووزيرة الدولة البريطانية لشؤون الدفاع بيني مورداونت، على الحاجة الملحة إلى تحقيق الاستقرار في منطقة الخليج والشرق الأوسط، وعلى أهمية احترام القانون الدولي وحرية الملاحة البحرية في الخليج لجميع البلدان.

٣٨ - ورحّب العراق أيضا بعدد من كبار الزوار. وقام وزير الخارجية الألماني هايكو ماس بزيارة إلى بغداد في ٨ حزيران/يونيه، وتعهد بمواصلة بلده دعم العراق خلال الاجتماعات مع الرئيس ورئيس الوزراء. واستقبل وزير الخارجية العماني يوسف بن علوي بن عبد الله الرئيس ورئيس الوزراء ورئيس مجلس النواب ووزير الخارجية في ١٢ حزيران/يونيه، وركزت المناقشات على العلاقات التجارية الثنائية، والرحلات التجارية المباشرة، والتطورات الإقليمية. ورحّبت حكومة العراق بقرار عُمان بفتح سفارة لها في بغداد.

٣٩ - وقام مبعوث الرئيس الروسي الخاص إلى سوريا، ديميتري لافرينتيفيف، بزيارة إلى بغداد في ١٧ و ١٨ حزيران/يونيه. وركزت الاجتماعات التي عقدها على انفراد مع كل من الرئيس ورئيس الوزراء ووزير الخارجية على العلاقات الثنائية، والحالة في سوريا، والتوترات القائمة بين الولايات المتحدة وإيران.

٤٠ - وقام مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بزيارة إلى العراق في ٢٩ حزيران/يونيه. واجتمع المجلس على انفراد مع الرئيس صالح؛ ورئيس الوزراء عبد المهدي؛ ورئيس مجلس النواب الحلبوسي وممثلي الكتل البرلمانية في مجلس النواب؛ ووزير الخارجية الحكيم؛ وممثلين من إقليم كردستان، بمن فيهم الرئيس بارزاني؛ وجهات فاعلة في المجتمع المدني، من بينها النساء والشباب وممثلو الأقليات. وقدم مجلس الأمن تأكيدات بمواصلة دعمه للعراق في مرحلة إعادة التعمير والمصالحة والتنمية بعد انتهاء النزاع؛ وأعرب عن تأييده لقيام العراق بتوسيع نطاق التعاون مع البلدان المجاورة في المنطقة؛ وأعرب عن الدعم للجهود المتواصلة التي يبذلها العراق فيما يتعلق بالمفقودين الكويتيين والممتلكات الكويتية المفقودة، بما في ذلك المحفوظات الوطنية، وشدد على أهمية العودة الآمنة والكرامة والطوعية لجميع النازحين والمتضررين من النزاع، بما في ذلك في المناطق المحررة من تنظيم الدولة الإسلامية.

ثالثا - آخر المستجدات بشأن أنشطة البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري

ألف - الأنشطة السياسية

٤١ - واصلت ممثلي الخاصة التحاور مع ممثلي الحكومة الاتحادية، وقادة الأحزاب السياسية، والبرلمانيين، والجماعات النسائية، ومنظمات المجتمع المدني، والزعماء الدينيين، وقادة المجتمعات المحلية بشأن طائفة واسعة من القضايا، بما في ذلك المصالحة الوطنية والمحلية (مع التركيز على المجتمعين المحليين لكركوك وسنجار)، وإصلاح قطاع الأمن، وإدارة المياه، وعودة مقاتلي تنظيم الدولة الإسلامية وأفراد أسرهم، وتقاسم إيرادات النفط.

٤٢ - وعلاوة على ذلك، عقدت ممثلي الخاصة اجتماعات مع القادة السياسيين العراقيين، مؤكدة على أهمية إكمال التعيينات في مجلس الوزراء حتى تتمكن الحكومة من المضي قدما في تنفيذ برنامجها دون تأخير. ورحبت بالتعيينات في ثلاث وظائف وزارية رئيسية في ٢٤ حزيران/يونيه، لكنها أعربت عن أسفها لعدم وجود أي نساء في مجلس الوزراء.

٤٣ - وواصلت ممثلي الخاصة عرض وساطتها ومساعدتها الحميدة من أجل تحديد حلول سياسية دائمة لكل من كركوك وسنجار. وفي مناقشاتهما مع مكونات المنطقتين، وكذلك مع الحكومة الاتحادية والحكومات الإقليمية، دعت جميع الأطراف إلى التوصل إلى اتفاق بشأن المسائل المعلقة، مثل تقاسم السلطة، والأمن المتبادل، وتسجيل الناخبين، وحياسة الأراضي، بروح من التوفيق والتفاهم.

٤٤ - وفي ٣٠ نيسان/أبريل و ١ أيار/مايو، زارت ممثلي الخاصة محافظتي دهوك ونيوى، بما في ذلك جبل سنجان، حيث قيمت حالة النازحين الذين طال أمد نزوحهم، واجتمعت مع السلطات المحلية وسلطات المحافظتين، فضلا عن قادة المجتمعات المحلية، بما في ذلك المجتمع المحلي الأيزيدي. وأكدت مجددا استعداد منظومة الأمم المتحدة للمساعدة في إعادة إعمار المناطق المتضررة، وحذرت من أنه بدون إنشاء إدارة واحدة وبدون توفير الأمن والخدمات العامة، هناك خطر متزايد من أن تصبح هذه المناطق أراض خصبة لموجة جديدة من العنف المتطرف وعدم الاستقرار. وحثت السلطات الاتحادية والكردية على

التشاور مع القيادة المحلية في قضاء سنجار وعلى القيام، دون إبطاء، بإنشاء هيكل حكم وأمن مستقرة من شأنها أن تيسر وتسرع إعادة إعمار المناطق المتضررة والعودة الآمنة والمستدامة للنازحين.

٤٥ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، زارت ممثلي الخاصة إربيل في عدة مناسبات، وتجاوزت مع القادة السياسيين الأكراد بشأن مسائل متعلقة بتشكيل حكومة إقليم كردستان والمصالحة الوطنية. وأثناء الحوارات التي أجرتها مع القيادة الكردية، رحبت ببدء خريطة طريق جديدة للعلاقات بين بغداد وإربيل، سيقوم الطرفان على أساسها بالعمل بشكل وثيق على إيجاد حلول للمسائل المعلقة.

٤٦ - وتمشيا مع ولاية البعثة، قامت ممثلي الخاصة بعدد من الزيارات الإقليمية المتعلقة بالعراق. ففي عمان، اجتمعت مع وزير الخارجية، أيمن الصفدي. وفي طهران، أجرت محادثات مع وزير الخارجية، ورئيس مقر العلاقات الاقتصادية الإيرانية - العراقية، حسن دانيافر، ونائب وزير الخارجية للشؤون القانونية والدولية، غلام حسين دهقاني، ومسؤولين كبار آخرين. وفي ٢٤ حزيران/يونيه، قامت بزيارة إلى أنقرة، حيث اجتمعت مع وزير الخارجية، مولود جاويش أوغلو، ونائب وزير الخارجية، سادات أونال، ومسؤولين كبار آخرين. وفي كل اجتماعاتها، ناقشت مسائل أساسية تتعلق بالعلاقات بين العراق والبلدان المجاورة له، ودعم هذه البلدان لإعادة إعمار المناطق المحررة، والتطورات السياسية والأمنية الراهنة في العراق والمنطقة الأوسع نطاقا.

٤٧ - وتجاوزت نائبة ممثلي الخاصة للشؤون السياسية والمساعدة الانتخابية مع النشطاء الشباب والجهات الفاعلة من المجتمع المدني وكبار السياسيين المحليين في محافظات الأنبار، وابل، والبصرة، وكربلاء، والنجف، في إطار سلسلة متواصلة من حلقات العمل ينظمها مكتب الشؤون السياسية بالبعثة. وتهدف حلقات العمل إلى دعم الشباب العراقي في وضع استراتيجيات ترمي إلى تعزيز السلام والمصالحة في مجتمعاتهم المحلية وفي تبادل أفكارهم مع السياسيين وصانعي القرار المحليين. وقد شكلت كل حلقة عمل حافزا قويا للمناقشة القوية والمستنيرة بين الناشطين الشباب وممثليهم السياسيين، وطرحت خلالها اقتراحات محددة بشأن مسائل مثل البيئة والبطالة في صفوف الشباب.

باء - المساعدة الانتخابية

٤٨ - في ٢٢ تموز/يوليه، أقر مجلس النواب التعديل الأول لقانون انتخابات مجالس المحافظات لعام ٢٠١٨. وهذا ما يمهد الطريق للأعمال التحضيرية للمضي قدما في إجراء انتخابات المجالس المتأخرة، التي من المقرر الآن إجراؤها في ١ نيسان/أبريل ٢٠٢٠، على النحو المنصوص عليه في القانون المعدل.

٤٩ - وقامت اللجنة القانونية البرلمانية بتجميع مشاريع التعديلات المقترحة من مجلس الوزراء والمفوضية العليا المستقلة للانتخابات، وكذلك فرادى الاقتراحات المقدمة من أعضاء مجلس النواب، قبل تقديمها للتصويت عليها في جلسة عامة. وفي ١٦ حزيران/يونيه، أطلع مكتب المساعدة الانتخابية التابع للبعثة اللجنة القانونية البرلمانية على توصية خطية تبين الخيارات المتاحة لتعديل قانون الانتخابات. وفي ١٧ حزيران/يونيه، ترأس رئيس مجلس النواب اجتماعا حضره رؤساء الكتل واللجان البرلمانية، فضلا عن مجلس مفوضي المفوضية العليا المستقلة للانتخابات لاستعراض مشاريع التعديلات. وجرى التصويت على التعديلات المقترحة إدخالها على قانون الانتخابات في ٢٢ تموز/يوليه، واعتمد القانون في اليوم نفسه. وشملت التعديلات الرئيسية أحكاما بشأن صيغة توزيع المقاعد بين الأحزاب، وتخفيض عدد مقاعد

المجالس، والفرز الإلكتروني للأصوات، ومعياري السن والتعليم بالنسبة للمرشحين، وبطاقات الناخبين البيومترية كشرط إلزامي، وأحكاما متعلقة بتصويت الناخبين.

٥٠ - وفي ١١ أيار/مايو، أكملت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات عمليةً لتسجيل الناخبين على الصعيد الوطني مكنت الناخبين المؤهلين من أن يراجعوا سجلات تسجيلهم كناخبين واستكمالها إذا لزم الأمر. وبناء على مشورة البعثة، أرجأت المفوضية الموعد النهائي لعملية تسجيل الناخبين التي هي أكثر تعقيدا إلى ١١ تموز/يوليه.

٥١ - وحتى ١٨ تموز/يوليه، كانت المفوضية قد جمعت البيانات البيومترية لـ ١٣,٩ مليون ناخب، أو نسبة ٥٦ في المائة من مجموع ٢٤,٩ مليون ناخب. وبما أنه لا يزال الملايين من الناخبين العراقيين لم يتم تسجيلهم بعد باستخدام البيانات البيومترية، فإن اعتماد تعديل يحصر حق التصويت في حاملي البطاقات البيومترية قد يؤدي إلى حرمان نسبة كبيرة من السكان الناخبين من المشاركة، مما يعني أنه قد لا يكون الملايين من الناخبين العراقيين قادرين على ممارسة حقهم الدستوري. ولا تزال التعديلات التي اعتمدت في ٢٢ تموز/يوليه قيد التحليل. وفي غضون ذلك، أبرزت البعثة أهمية ضمان حق الاقتراع العام المكرس في الدستور العراقي، وستواصل القيام بذلك. وواصلت أيضا التشديد على الحاجة إلى آليات المساءلة، مثل الرقابة البرلمانية على المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، الأمر الذي سيكون أساسيا من أجل إجراء انتخابات حرة ونزيهة وذات مصداقية.

٥٢ - واجتمعت نائبة ممثلي الخاصة مع السياسيين والجهات المعنية الأخرى، بمن فيهم ممثلو طوائف الأقليات والناخبين، لمناقشة الأعمال التحضيرية لانتخابات المحافظات المقبلة.

٥٣ - وبالإضافة إلى ذلك، وتمشيا مع استراتيجية الأمم المتحدة التي أطلقت مؤخرا بشأن خطاب الكراهية، يقوم مكتب المساعدة الانتخابية في البعثة بمساعدة المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في تعزيز أحكام أنظمة الانتخابات في العراق من أجل مكافحة اللغة العداوية والتحريرية في الحملات الانتخابية.

٥٤ - واجتمعت نائبة ممثلي الخاصة أيضا مع أعضاء مجلس مفوضي المفوضية العليا المستقلة للانتخابات والاستفتاء في إقليم كردستان في ٩ حزيران/يونيه، وأكدت لهم مواصلة البعثة العمل على تنفيذ توصيات الاستعراض الذي قاموا به في مرحلة ما بعد الانتخابات. ويشمل ذلك التدريب على تسجيل الناخبين، وكذلك تقديم مشورة الخبراء إلى المفوضية وإلى اللجنة القانونية التابعة لبرلمان إقليم كردستان في استعراضهما للتشريعات الانتخابية.

جيم - الأنشطة المتعلقة بحقوق الإنسان وسيادة القانون

٥٥ - في الفترة من ١ نيسان/أبريل إلى ٣٠ حزيران/يونيه، وثّق مكتب حقوق الإنسان التابع للبعثة ٢٤٢ حادثا أسفرت عن وقوع ٢٨٧ ضحية في صفوف المدنيين. وشملت هذه الخسائر مقتل ٩٤ مدنيا، من بينهم سبع نساء وخمسة أطفال، وإصابة ١٩٣ شخصا، بمن فيهم ١٤ امرأة و ٣١ طفلا. وكان السبب الأساسي لهذه الخسائر هو الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع، بما في ذلك الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع المحمولة على مركبات، والهجمات من بُعد والاعتقالات التي ترتكبها فلول تنظيم الدولة الإسلامية وغيرها من الجماعات المسلحة المجهولة الهوية، وكذلك الغارات الجوية التي تقوم بها القوات الموالية للحكومة. ويمثل ذلك انخفاضاً كبيراً في الخسائر بين المدنيين مقارنة بنفس الفترة من عام ٢٠١٨، عندما

وثقت البعثة وقوع ٦١٢ ضحية في صفوف المدنيين في ٣٤٠ حادثاً، ويعكس الانخفاض العام في عدد الضحايا المدنيين منذ الهزيمة العسكرية لتنظيم الدولة الإسلامية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧.

٥٦ - وواصلت البعثة مراقبة محاكمات المدعى عليهم من تنظيم الدولة الإسلامية، بمن فيهم المقاتلون غير العراقيين، وجلسات التحقيق معهم، وتمت مراقبة أكثر من ١٦٠ محاكمة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ولاحظت البعثة وجود عدد كبير من قضايا تنظيم الدولة الإسلامية التي عاجلتها المحاكم في محافظتي بغداد ونيوى، والتي سارت جميعها بطريقة منظمة. وشملت الشواغل الرئيسية الاعتماد المتكرر على الأدلة المستقاة من الاعترافات، حيث يزعم العديد من المدعى عليهم أن هذه الاعترافات انتزعت بالإكراه، واستخدام إفادات لمخبرين مجهولي الهوية. ولاحظت البعثة وجود محامي دفاع في كل محاكمة تقريباً، ولكنها لاحظت بقلق أن الدفاع المقدم إلى المدعى عليهم كان ضئيلاً. ولاحظت أيضاً أن ما يمارس هو مقاضاة المدعى عليهم بسبب الانتماء إلى تنظيم الدولة الإسلامية أو الارتباط به بموجب تشريعات مكافحة الإرهاب، بدلاً من مساءلتهم على أفعال محددة. وقد لا تؤدي هذه الممارسة إلى تلبية كافية لاحتياجات الضحايا أو أسرهم المتمثلة في تحقيق العدالة، والمساءلة، والجبر.

٥٧ - وناقشت البعثة والحكومة أيضاً إعادة مقاتلي تنظيم الدولة الإسلامية وأفراد أسرهم، العراقيين وغير العراقيين على حد سواء، من الجمهورية العربية السورية إلى العراق في المستقبل. وحتى الآن، ليس هناك أي وضوح بشأن الأعداد، أو تاريخ البدء، أو ترتيبات الفرز والترتيبات الأمنية، أو مرافق الاستضافة عند العودة.

٥٨ - وبدأت البعثة في رصد عمل وحدات حماية الأسرة داخل الشرطة الاتحادية العراقية، وذلك بعد الموافقة التي منحتها وزارة الداخلية في نيسان/أبريل ٢٠١٩. وتتلقى هذه الوحدات حالات العنف الجنساني وتحقق فيها، والغرض من هذا الرصد هو توثيق حالات العنف الجنساني، بالتعاون الوثيق مع الوحدات، والإحاطة علماً باستجابة السلطات. وحتى الآن، زارت البعثة أربع وحدات في بغداد وكركوك.

٥٩ - وواصلت البعثة، بالتنسيق الوثيق مع فريق الأمم المتحدة القطري، الدعوة إلى وضع الصيغة النهائية لمشروع قانون مناهضة العنف الأسري.

٦٠ - ودعمت البعثة الجهود التي تبذلها حكومة العراق لتنفيذ توصيات لجنة القضاء على التمييز العنصري. وفيما يتعلق بتوصية اللجنة بإعادة الجنسية للأكراد الفيليين، نظمت البعثة مناقشة مائدة مستديرة في ٢٩ أيار/مايو للجمع بين أفراد من الطائفة الكردية الفيلية والممثلين الحكوميين وأعضاء المفوضية العليا لحقوق الإنسان في العراق والمجتمع المدني، من أجل توفير منتدى منظم للدعوة بشأن هذه المسألة. واقترح المشاركون عدداً من التدابير، بما في ذلك الإصلاح القانوني، وإنشاء قاعدة بيانات إلكترونية لسجلات تعداد الأكراد الفيليين، وإنشاء لجنة داخل وزارة الداخلية مخصصة للتعجيل بعملية إعادة الجنسية للأكراد الفيليين. وستواصل البعثة القيام بالدعوة لدى الجهات المعنية من أجل التشجيع على تنفيذ هذه التدابير.

٦١ - وقامت البعثة، في إطار مهرجاناتها للأفلام المتعلقة بحقوق الإنسان والأقليات المنظمة في جميع أنحاء العراق، بـ ١٢ عرضاً لأفلام قصيرة في عشر محافظات. ورافقت كل عرض حلقة نقاش شارك فيها ممثلون حكوميون محليون، وقادة المجتمعات المحلية، والمجتمع المدني، وناشطون في مجال حقوق الإنسان وممثلون عن المفوضية العليا لحقوق الإنسان في العراق. وتناول المشاركون في حلقات النقاش طائفة واسعة من قضايا

حقوق الإنسان والأقليات، بما في ذلك حماية الصحفيين، والتمييز ضد أفراد طوائف الأقليات، والزواج المبكر، والحصول على التعليم، والتحديات التي تواجهها المرأة فيما يتعلق بالحصول على العمل.

٦٢ - وفي ٢٩ نيسان/أبريل، أعلن مكتب الرئيس أنه قدم مشروع قانون للناجيات الأيزيديات إلى مجلس النواب. ويهدف مشروع القانون إلى الاعتراف بمعاناة النساء الأيزيديات اللواتي احتجزهن تنظيم الدولة الإسلامية والتصدي لها. وتشمل التدابير المقترحة في مشروع القانون إعادة تأهيل الناجيات وإعادة إدماجهن وتمكينهن اقتصادياً، فضلاً عن الاعتراف الرمزي بالفظائع المرتكبة ضد الأيزيديين ذكورا وإناثا. وحددت في مشروع القانون مسائل متعلقة بالوضع القانوني للأطفال المولودين من نساء محتجزات لدى تنظيم الدولة الإسلامية، ويتوقع فيه إنشاء محكمة متخصصة في سنجان تعالج المطالبات المتعلقة بالحالة المدنية بالنسبة لهؤلاء الأطفال. وخضع مشروع القانون لقراءة أولى في مجلس النواب في ٢ تموز/يوليه، وسيحال الآن إلى اللجان البرلمانية المعنية لمواصلة مراجعته.

٦٣ - وأفادت المديرية العامة للشؤون الأيزيدية التابعة لوزارة الأوقاف والشؤون الدينية في إقليم كردستان بأنه حتى ٣ حزيران/يونيه ٢٠١٩، تم إنقاذ ٤٧٦ ٣ فردا (١٨٤ امرأة و ٣٣٧ رجلا و ١٠٢٠ فتاة و ٩٣٥ فتى)، من بين ٤١٧ ٦ محتطفاً أيزيدياً، أو تمكنوا من الفرار من أسر تنظيم الدولة الإسلامية منذ عام ٢٠١٤.

٦٤ - ولا تزال البعثة تتلقى تقارير عن القيود المفروضة على حرية تعبير الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان، بما في ذلك حوادث المضايقة والتخويف. فعلى سبيل المثال، في ٢٨ أيار/مايو، تلقى صحفي معروف في بغداد تهديداً بالقتل عبر الهاتف عقب نشر مقال عن فساد مزعوم تورط فيه أعضاء في حزب سياسي.

٦٥ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، نُظمت مظاهرات في محافظات بغداد والبصرة والنجف وذي قار، دعا فيها المتظاهرون إلى توفير فرص العمل وتقديم الخدمات الأساسية، بما في ذلك المياه والكهرباء، فضلاً عن حرية التعبير، والحوكمة الرشيدة، وحماية الصحفيين، وإجراء تحقيقات في الفساد المزعوم. وفي البصرة، تم اعتقال متظاهرين، لكن أُفرج عنهم في وقت لاحق بشروط.

٦٦ - وفي ١٩ و ٢٦ حزيران/يونيه، على التوالي، احتفلت حكومة إقليم كردستان وحكومة العراق باليوم الدولي للقضاء على العنف الجنسي في حالات النزاع. وفي كلمة ألقته نائبة ممثلي الخاصة في مناسبة نُظمت في بغداد، حثت الحكومة على تنفيذ نصح يركز على الناجين/الناجيات في تصديها للعنف الجنسي المتصل بالنزاعات، تمثيلاً مع قرار مجلس الأمن ٢٤٦٧ (٢٠١٩).

٦٧ - وواصل الفريق الاستشاري النسائي المعني بالسياسة والمصالحة الوطنية في العراق الضغط على الحكومة بشأن شواغل محددة. وفي ٢٧ حزيران/يونيه، اجتمع الفريق مع موظفي منظومة الأمم المتحدة في العراق لمناقشة التحديات التي تواجهها النازحات، لا سيما تلك النساء اللواتي يُنظر إليهن على أنهن ينتمين إلى تنظيم الدولة الإسلامية، في إيجاد الفرص الاقتصادية والحصول على الوثائق المدنية.

دال - المساعدة الإنسانية وتحقيق الاستقرار والتنمية

٦٨ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تلقى ٦٣٣ ٣٥٦ عراقياً، من أصل ١,٧٥ مليون عراقي مستهدف، شكلاً من أشكال المساعدة الإنسانية قدمها ١٠٩ شركاء يعملون في ٨٤٠ موقعا في جميع

أنحاء البلد. بيد أنه في منتصف العام، كان تمويل خطة الاستجابة الإنسانية لعام ٢٠١٩ منخفضاً بالفعل بشكل خطير، حيث لم يرد حتى ٣٠ حزيران/يونيه سوى ٢٠٨ ملايين دولار من أصل ٧٠١ مليون دولار مطلوبة لتنفيذ برامج إنسانية لفائدة ما يقرب من ١,٧ مليون نازح ومجتمعات محلية ضعيفة أخرى. وقد أدى نقص التمويل بالفعل إلى تقليص حجم عدة مشاريع ذات أولوية أو إلى إغنائها. فعلى سبيل المثال، أوقفت مشاريع تعليمية في ١٧ مخيماً للنازحين في محافظة نينوى في حزيران/يونيه، وستغلق مراكز التعلم في هذه المخيمات أبوابها بالكامل في آب/أغسطس، ما لم يتم الحصول على أموال إضافية.

٦٩ - وعلى الرغم من نقص التمويل والمصاعب الموسمية المتوقعة في أشهر الصيف الحارة، فإن الدراسات الاستقصائية للنوايا التي أجريت مؤخراً في مخيمات النازحين وجدت أن ٨٨ في المائة من سكان المخيمات يفضلون البقاء نازحين على المديين القصير والمتوسط بدلاً من العودة إلى مناطقهم الأصلية، بسبب المخاوف الأمنية الخطيرة وغياب الخدمات الأساسية.

٧٠ - ويتواصل تدهور قدرة المنظمات الإنسانية على الوصول إلى المناطق المتضررة سابقاً من النزاع في المحافظات الوسطى والشمالية للعراق والعمل فيها، ولا سيما في قضاءي سنجار ومحمور، محافظة نينوى. ففي عدة محافظات، ما فتئت حركة المنظمات الإنسانية تخضع لقيود متزايدة، وتتجاهل السلطات المحلية الإجراءات المتفق عليها على الصعيد الوطني للحصول على رسائل تصريح المرور. وتطالب الجهات الفاعلة العسكرية والسلطات المدنية بالحصول على موافقات إضافية على الصعيد المحلي. وإضافة إلى العقبات الناجمة عن عدم التنسيق بين الكيانات الأمنية عند نقاط التفتيش في المناطق الحساسة أو الأراضي المتنازع عليها، توجد الآن عوائق بيروقراطية مستمرة ومتزايدة على صعيد الأفضية والنواحي.

٧١ - وواصلت الأمم المتحدة دعم جهود تحقيق الاستقرار وإعادة التأهيل في العراق. إذ أنجز مرفق تمويل أنشطة تحقيق الاستقرار ١٣٩ مشروعاً في المحافظات الخمس المحررة خلال الأشهر الثلاثة الماضية، بما في ذلك إصلاح ٣٢ مدرسة وجامعة ومؤسسة تعليمية. وتوجد من بين هذه المؤسسات جامعة نينوى، التي ستستضيف أكثر من ٥٠٠٠ من الطلبة خلال السنة الأكاديمية ٢٠١٩-٢٠٢٠. وفي قطاع الصحة، أصلح المرفق أكبر مستشفى في محافظة نينوى، مستشفى القيارة، الذي يقدم الخدمات لسكان يبلغ عددهم ٢٠٠٠٠ شخص. ولا تزال الفجوة التمويلية للمرفق في حدود ٣٢٥ مليون دولار من أصل مجموع الاحتياجات البالغ ١٣٨٠ مليون دولار. والمرفق في حاجة ماسة إلى الأموال من أجل المناطق الرئيسية للموصل، وبيجي، والحويجة، وغرب محافظة الأنبار، ومحافظة نينوى. وسيكون لنقص التمويل أثر كبير على قدرة النازحين العراقيين على العودة إلى ديارهم.

٧٢ - وفي إطار شراكة مع وزارة الداخلية، واصلت مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين تحسين إمكانية حصول النازحين على الوثائق المدنية، حيث أصدرت حوالي ٤٠٠ ٧ بطاقة هوية (شهادات الجنسية وبطاقات هوية الأحوال المدنية) للنازحين في إربيل ودهوك بحلول نهاية حزيران/يونيه. ونظمت المفوضية حلقة عمل بمشاركة ممثلين رفيعي المستوى من وزارتي الداخلية والعدل، ومجلس القضاء الأعلى، ومؤسسات حكومية أخرى، كان الهدف منها صياغة توصيات بشأن التصدي للتحديات القانونية والسياسية بالنسبة للأشخاص المعرضين لخطر انعدام الجنسية، بمن فيهم الأطفال الذين ولدوا في المناطق التي كانت خاضعة في السابق لسيطرة تنظيم الدولة الإسلامية، في الحصول على الجنسية العراقية.

٧٣ - وواصلت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام تقديم الدعم إلى حكومة العراق في تنسيق تصد فعال لمخاطر المتفجرات. وفي ٢٩ أيار/مايو، وقعت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام ومديرية مكافحة الألغام اتفاقاً لعملية أوامر المهام، يمكّن الجهات الفاعلة في مجال الإجراءات المتعلقة بالألغام من تنفيذ عمليات المسح والتطهير بمزيد من الكفاءة، وهو ما يمثل خطوة هامة في تحسين التعاون من أجل التخفيف من أخطار المتفجرات في البلد. وفي إطار جهد كبير مبذول لزيادة مشاركة المرأة في مجال الإجراءات المتعلقة بالألغام الذي يهيمن عليه عادة الذكور، تم تعيين وتدريب باحثات عن الألغام في أماكن عالية الخطورة من أجل عمليات دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام في سنجار، محافظة نينوى، وأصبحت الأفرقة الآن متساوية التكوين من حيث الجنسين.

٧٤ - وقدمت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة المساعدة إلى ٣٠٠٠ فرد ضعيف الحالة من أفراد الأسر المزارعة، بما في ذلك نساء وشباب، في محافظات نينوى والأنبار وصلاح الدين وكركوك من خلال تزويد ٢٩٠ أسرة معيشية بالتدريب ومجموعات المعدات الضرورية للصوبات الزراعية والمدخلات الزراعية، بما في ذلك البذور والأدوات والأسمدة، بالإضافة إلى تزويد ٢١٠ أسرة معيشية بمجموعات وسائل لزراعة الحدائق المنزلية، شملت البذور والأسمدة والأدوات التي تستخدم في هذه الزراعة. وأدت هذه الأنشطة إلى زيادة الاستقرار الاجتماعي في المجتمعات المضيفة وأوساط العائدين، التي ما فتئت تتضرر من سنوات من الحرب والتدهور الاقتصادي والاجتماعي.

٧٥ - ولتحسين ظروف الإدماج الاقتصادي والاجتماعي المستدام للأفراد والمجتمعات الضعيفين، قدمت المنظمة الدولية للهجرة الدعم لكسب الرزق إلى ٢١٧٠ شخصاً في مناطق تتميز بظروف معيشية قاسية وارتفاع عدد العائدين. وقدمت أيضاً منحا إلى ٧١ مؤسسة تجارية لتوفير فرص العمل للشباب المرشحين والمساهمة في إعادة إدماجهم في المجتمعات المحلية. وبالتنسيق مع حكومة العراق وشركائها، قدمت المنظمة الدعم إلى ٦٣٠ عراقياً اختاروا العودة من الخارج إلى ديارهم للاستقرار من جديد في مجتمعاتهم المحلية. وشارك أكثر من ٣٥٠٠ شخص من المجتمعات المحلية في تصميم وتخطيط أنشطة التماسك الاجتماعي على الصعيد المحلي في ثماني محافظات في جميع أنحاء العراق، وشاركوا فيها. وكانت هذه الأنشطة ترمي إلى الجمع بين الناس وتعزيز التفاعل الإيجابي، استناداً إلى المبدأ القائل بأن استعادة الثقة وتعزيز التماسك الاجتماعي سيعززان قدرة المجتمعات المحلية على الصمود في مواجهة الأزمات.

٧٦ - وفي إطار دعم المنظمة الدولية للهجرة لجهود خفارة المجتمعات المحلية في العراق، التي تسهم في تحقيق السلام والأمن وتمنع دوافع الهجرة غير النظامية، ساعدت المجتمعات المحلية وقوات الشرطة المحلية على إنشاء وتشغيل منتديات خفارة المجتمعات المحلية. وهذه المنتديات هي منابر مفتوحة وشاملة يمكن فيها مناقشة القضايا الأمنية التي تؤثر على المجتمع المحلي بهدف إعادة بناء الثقة بين السكان والمسؤولين عن إنفاذ القانون، وهو أمر حيوي بشكل خاص في السياق الحالي للنزوح والعودة في العراق. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أنشئ ١١ منتدى من هذه النوع في محافظات الأنبار، والبصرة، وديالى، وكركوك، ونينوى، وصلاح الدين. وبلغ الآن عدد المنتديات المنشأة منذ عام ٢٠١٥ ما مجموعه ١١٢ منتدى، توجد في ١١ محافظة.

٧٧ - وتمثل إحدى أولويات الاستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر في العراق، التي يعمل بشأنها برنامج الأغذية العالمي ووزارة التجارة معاً، في مبادرة للمساعدة التقنية تهدف إلى رقمنة نظام التوزيع العام.

والهدف من مشروع الرقمنة هو تعويض النظام الورقي الحالي بمنصة إلكترونية، تشجع على تحسين إدارة الاستحقاقات اليومية وعمليات النظام.

٧٨ - ويعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة، في إطار شراكة مع وزارة الصحة والبيئة والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة، على وضع خطة لإنشاء شبكة وطنية للمناطق المحمية في العراق ودعم البلد في الوفاء بالتزاماته بموجب اتفاقية التنوع البيولوجي والالتزامات الأخرى ذات الصلة. وفي الفترة من ١٧ إلى ٢٠ حزيران/يونيه، نظم البرنامج، في إطار شراكة مع وزارة الصحة والبيئة، حلقات عمل بشأن إدارة المواد الكيميائية لـ ٦٠ مشاركاً من الوزارات والإدارات العراقية. وتدخل حلقات العمل هذه في إطار مشروع لدعم خطة العراق الوطنية لتنفيذ اتفاقية استكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة والتقييم الأولي لتنفيذ اتفاقية ميناماتا بشأن الزئبق في العراق.

٧٩ - وواصل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة عمله على منع الإرهاب ومكافحته في العراق، بطرق منها تقديم اقتراحات بشأن المشروع الجديد لقانون مكافحة الإرهاب، ووضع استراتيجية تهدف إلى منع إساءة استعمال المواد الكيميائية في الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع، وإنشاء رابطة لضحايا الإرهاب.

٨٠ - وفي ٥ تموز/يوليه، أدرجت لجنة التراث العالمي بابل في قائمة التراث العالمي لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) في دورتها الثالثة والأربعين، المعقودة في باكو. ويواصل مكتب اليونسكو في العراق ومركز التراث العالمي تقديم الدعم إلى السلطات العراقية في مجال صيانة الموقع وإدارته بشكل مستدام. وشملت أنشطة اليونسكو الأخرى طائفة من المشاريع التعليمية للمواطنين العراقيين واللاجئين السوريين على مستويات مختلفة ولفئات عمرية شتى، مثل التدريب التقني والمهني، ومشاريع للتحاق بالمدارس من أجل تحسين فرص الحصول على التعليم الجيد والشامل مع المساواة بين الجنسين، وتقديم التوجيه للمدرسين.

٨١ - وبالإضافة إلى ذلك، واصلت اليونسكو جهودها المتعلقة بضمان سلامة الصحفيين. ففي ٢٠ حزيران/يونيه، نظمت اجتماعاً مع لجنة الثقافة والإعلام ولجنة حقوق الإنسان التابعتين لمجلس النواب، فضلاً عن المستشار الإعلامي لرئيس الوزراء، بشأن اللجنة الوطنية لسلامة الصحفيين ومسألة الإفلات من العقاب.

هاء - المسائل الأمنية والتشغيلية

٨٢ - في ٤ حزيران/يونيه، أعلن رئيس الوزراء أنه سيصبح من الممكن الدخول إلى المنطقة الدولية (سابقاً) على مدار الساعة. ومنذ ذلك الحين، أوصت إدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن باتخاذ سلسلة من التدابير القوية للتخفيف من حدة المخاطر الأمنية لضمان سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة وأصولها، مع التمكين من إنجاز البرامج والأنشطة.

٨٣ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، دعمت إدارة شؤون السلامة والأمن ما متوسطه ٥٠ بعثة ميدانية يومية، شملت بعثات متوسطة المخاطر إلى أخرى عالية المخاطر، وحافظت على تنسيق وثيق مع حكومة العراق للحصول على الدعم الأمني، وهو أمر أساسي لعملياتها في جميع أنحاء البلد.

٨٤ - وبدأت أعمال تشييد المكتب الميداني للبعثة في الموصل. وتم شحن مبان جاهزة ومواد وجدان واقية من الشظايا إلى موقع خصصته حكومة العراق. وبحلول منتصف تموز/يوليه، تم الانتهاء

من منشآت البنية التحتية الأساسية، بما في ذلك المياه والصرف الصحي، والربط بشبكات الاتصالات، والكهرباء وتخزين الوقود، من أجل توفير أماكن إقامة ومكاتب لما يصل إلى عشرة موظفين.

٨٥ - وبدأت بعثة الأمم المتحدة وفريق الأمم المتحدة القطري مشروعاً لدمج أصول وعمليات النقل الجوي للأمم المتحدة في العراق، الذي يتوقع أن يزيد من سعة المقاعد مع خفض تكاليف السفر لفرادى كيانات الأمم المتحدة في العراق.

رابعاً - ملاحظات

٨٦ - ستزيد التعيينات الأخيرة من أجل الاضطلاع بالأدوار الرئيسية لوزير الداخلية ووزير الدفاع ووزير العدل من تعزيز قدرة الحكومة على تنفيذ برنامجها الهادف إلى تحسين حياة جميع العراقيين. وإني أشجع القادة السياسيين العراقيين على البناء على هذا الزخم الإيجابي، وتجاوز خلافاتهم، واستكمال التعيينات في المناصب الحكومية بتعيين وزير للتعليم. وفي هذا السياق، أكرر دعوتي إلى تعيين نساء في المناصب العليا لصنع القرار وكفالة الحوكمة الفعالة والشاملة للجميع.

٨٧ - وأرحب باستمرار تركيز الحكومة على مكافحة الفساد وتعزيز الشفافية، مثلاً عن طريق الإبلاغ العلني عن تنفيذ برنامجها. ولا تقل عن ذلك أهمية المناقشات الجارية بشأن كيفية تحسين بيئة الأعمال في العراق واجتذاب الاستثمارات الأجنبية. وستكون ترجمة هذه المناقشات إلى إجراءات محددة وملموسة أمراً بالغ الأهمية، بما في ذلك عن طريق تحديث القطاع المالي.

٨٨ - ويمثل التقدم المحرز في تشكيل حكومة إقليم كردستان، بما في ذلك تعيين ثلاث وزيرات، تطوراً إيجابياً. وأشجع القادة السياسيين في إقليم كردستان على المضي قدماً الآن في تعيين وزير الموارد الطبيعية ومستشار مجلس الأمن، والتركيز على تنفيذ أولويات حكومة الإقليم، وكذلك مواصلة تحسين علاقاتها مع بغداد.

٨٩ - والتعيينات الرئيسية في مناصب نائب الوزير والمديرين العامين ورؤساء اللجان البرلمانية أساسية لزيادة قدرة الحكومة على تقديم الخدمات التي تلمس الحاجة إليها إلى المواطنين وتنفيذ أولوياتها، ولا سيما في هذه الفترة من الانتعاش بعد انتهاء النزاع. وسيكون الإسراع بإكمالها، مع مراعاة الحاجة إلى تمثيل المرأة، أساسياً.

٩٠ - والبيان الصادر عن رئيس الوزراء في ١٨ حزيران/يونيه، الذي أكد فيه من جديد أن الجماعات المسلحة التي تعمل خارج نطاق سيطرة الدولة ستسواء وفقاً لأحكام القانون العراقي، جدير بالثناء. وبالمثل، فالأمر التنفيذي المؤرخ ١ تموز/يوليه بشأن قوات الحشد الشعبي يستحق دعماً سياسياً واسع النطاق. وسوف تبين الفترة القادمة إلى أي مدى سيتم تنفيذ الأمر وما إذا كانت تدابير التنفيذ ستحدث الأثر المنشود.

٩١ - وسيساعد استمرار التحسن في العلاقات بين بغداد وإربيل العراق على توطيد مكاسبه الأمنية والاقتصادية. وسيكون توثيق الشراكة بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان عاملاً رئيسياً في معالجة المسائل المعلقة. وستواصل ممثلي الخاصة عرض مساعيها الحميدة من أجل تشجيع إجراء حوار مفتوح وشفاف بشأن جميع المسائل ذات الاهتمام المشترك. وسيكون إجراء انتخابات شاملة وذات مصداقية، فضلاً عن تعزيز ثقة الجمهور في العملية الانتخابية، حاسمين.

٩٢ - ويساورني القلق إزاء التقارير المتزايدة بشأن مضايقة وتحويل الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان. ويجب على حكومة العراق أن تزيد من جهودها الرامية إلى حماية حرية التعبير والحفاظ على سلامة الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان في جميع أنحاء البلد.

٩٣ - وجهود العراق المستمرة والنشطة لتعزيز علاقاته مع البلدان المجاورة جديدة بالثناء. فقد أبرز زعماء البلد بنجاح التزامهم بتحسين الأمن والاستقرار داخل العراق والمنطقة. غير أن التوترات الإقليمية المستمرة لا تزال تشكل مصدرا للقلق الشديد، بما في ذلك من حيث أثرها المحتمل على العراق. وأشجع العراق وجيرانه والشركاء الدوليين على اتخاذ خطوات ملموسة ومواصلة معالجة الشواغل والنزاعات القائمة في المنطقة، عن طريق الحوار وبروح من الاحترام المتبادل والتعاون.

٩٤ - وفيما يتعلق بعودة مقاتلي تنظيم الدولة الإسلامية وأفراد أسرهم، سواء العراقيين وغير العراقيين، من الجمهورية العربية السورية إلى العراق، يجب أن يكون واضحا أنه، إذا لم تعالج المسألة على النحو المناسب، سيكون لها أثر محتمل ليس على العراق فحسب، بل أيضا على المنطقة برمتها وعلى ما يتجاوز حدودها بكثير. وعلاوة على ذلك، فإن معالجة المسائل المتعلقة بالمحاكمة وفق الأصول القانونية والمساءلة لا يمكن أن تنحصر في قاعة المحكمة. ومن الأهمية بمكان إجراء حوار هيكلي لإعطاء التوضيح فيما يتعلق بالمساعدة التي يمكن للأمم المتحدة أن تقدمها أو تستطيع أن تقدمها في هذا الصدد.

٩٥ - وللقيام بتلبية كافية لاحتياجات الضحايا وأسره من حيث تحقيق العدالة والمساءلة والجبر، أكرر التأكيد على ضرورة إجراء محاكمات عادلة، بما يتماشى مع الإطار القانوني الوطني للعراق والتزاماته بموجب القانون الدولي.

٩٦ - ولا تزال الجهود الإنسانية وجهود تحقيق الاستقرار تعاني من نقص التمويل. إذ لا يزال تمويل خطة الاستجابة الإنسانية لعام ٢٠١٩ يبلغ ١٩٤ مليون دولار من أصل ٧٠١ مليون دولار، الذي هو المبلغ المطلوب لتنفيذ البرامج الإنسانية. ولا يزال مرفق تمويل أنشطة تحقيق الاستقرار يشهد نقصا شديدا في التمويل، يبلغ ٣٣٥ مليون دولار. وأدعو المجتمع الدولي إلى مواصلة دعمه للجهود الإنسانية وجهود تحقيق الاستقرار التي تبذلها الأمم المتحدة. ويحتاج العراق إلى مساعدة مستمرة ومطردة تعينه على إعادة بناء نفسه والتغلب على الإرث السام والمدمر لتنظيم الدولة الإسلامية.

٩٧ - وكانت زيارة مجلس الأمن إلى العراق في ٢٩ حزيران/يونيه أمرا مرحبا به. ويسرني أن المجلس نقل رسائل قوية عن دعمه المستمر للعراق في وقت تعمل فيه حكومة البلد وشعبه بجد للتغلب على مخلفات الماضي وبناء مستقبل يسوده السلام والاستقرار والرخاء.

٩٨ - وفي الختام، أود أن أعرب عن خالص تقديري لممثلي الخاصة للعراق، جانين هينس - بلاشارت، وموظفي الأمم المتحدة في العراق على جهودهم المتواصلة وتفانيهم لتنفيذ ولاية المنظمة في ظل ظروف صعبة.